مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies
وحدة الفكر السياسي المعاصر

مسارات

نشرة بتنهرية تصدر عن وحدة الفكر السياسي المعاصر
تُعنى بقراءة وتحليل أهم الأحداث السياسية
في العالم الإسلامي

العراق
الأحزاب الدينية الشيعية

- مسار البرلمان العراقي من ١٩٠٨م وحتى ٢٠١٤م
- المالكي والصحوات
- أبرز الأحزاب الشيعية
- دور المرجعية الشيعية
- النفوذ الإيراني
- الخاتمة

عدد يوليو ٢٠١٣م

خصصت مسارات هذا العدد ليكون عن الأحزاب الشيعية في العراق، والنفوذ الذي تتمتع به في المجال السياسي داخل العراق من خلال ممثليها داخل البرلمان وتحالفاتها الأخرى، والإجابة عن الأسئلة التي تطرح: هل تسعى هذه الأحزاب إلى فرض حكم طائفي؟ وهل تتمكن من بسط نفوذها على نظام الحكم؟ ما طبيعة الخلافات بين هذه الأحزاب؟ ما موقف المرجعية الدينية المتمثلة بالسيد السيستاني ودورها الذي لا يؤمن بولاية الفقيه أساساً في الحكم؟

بعد ذلك سيتم الحديث عن الصلات الإقليمية للأحزاب الدينية الشيعية مع التأصيل التاريخي لهذه الصلات وبيان موقف رئيس الوزراء ومسؤول حزب الدعوة الإسلامي نوري المالكي ومحاولته فرض حكم طائفي. وموقف الصحوات السنية من ذلك – وهي التي أنشئت بدعم أمريكي لمواجهة القاعدة ومن هم على شاكلتها – . ثم نسلط الضوء على موقف حكومة العراق من كبار العسكريين العراقيين في النظام السابق.

خارطة البرلمان العراقي (٢٠١٠-٢٠١٤)

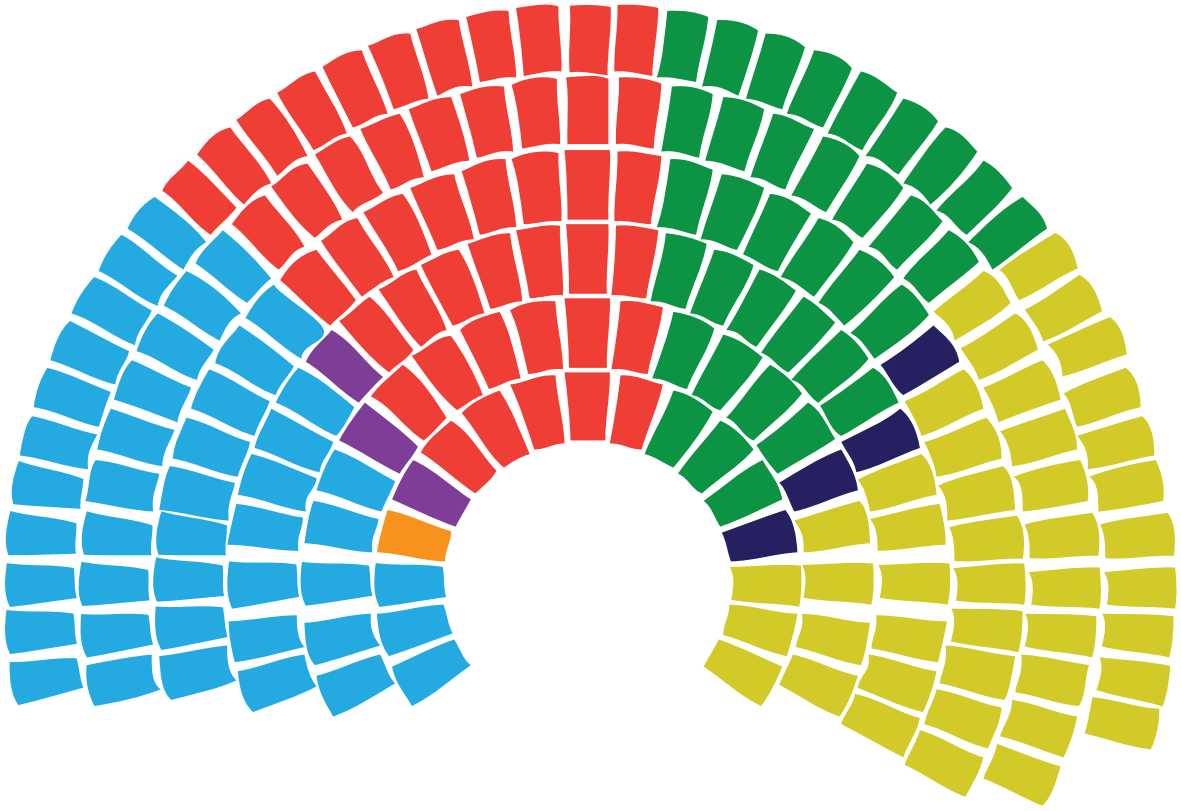

- ائتلاف العراقية (٩١ مقعداً)
- التحالف الوطني (٦٩ مقعداً)
- ائتلاف دولة القانون (٨٨ مقعداً)
- كتلة التغيير الكردية (٨ مقاعد)
- التوافق العراقي (٦ مقاعد)
- نواب مستقلين (٢ مقعدان)
- ائتلاف الكتل الكردستانية (٤٩ مقعداً)

خارطة البرلمان العراقي مفصلة (٢٠١٠- ٢٠١٤م):

الائتلاف الشيعي الحاكم: (تحالف دولة القانون + التحالف الوطني)

- **ائتلاف دولة القانون ٨٨ (قبل الائتلاف بالوطني):** حزب الدعوة الإسلامية – المقر العام : ٢٧ مقعداً، حزب الدعوة الاسلامية – تنظيم العراق : ١٤ مقعداً، كتلة مستقلون : ١٢ مقعداً، تجمع كفاءات العراق المستقل : ٧ مقاعد، الاتحاد الاسلامي لتركمان العراق : ١ ، القائمة الوطنية : ١ ، المجلس الوطني لشيوخ و أعيان العراق : ١ ، تيار العراق المستقل للسيادة الوطنية : ١ ، تجمع الراية الوطني : ١ ، تجمع الوفاء لبلاد الرافدين : ١ ، التضامن في العراق : ١ ، حركة الدعوة الإسلامية : ١، شخصيات مستقلة و شيوخ عشائر : ٢٠ مقعداً.

- **التحالف الوطني ٦٩ (قبل الائتلاف بدولة القانون):** كتلة الأحرار : ٣٨ مقعداً، المجلس الأعلى الاسلامي العراقي : ١٠ مقاعد، منظمة بدر : ٩ مقاعد، حزب الفضيلة الاسلامي : ٦ مقاعد، تيار الإصلاح الوطني : ١ ، المؤتمر الوطني العراقي : ١ ، تجمع العدالة و الوحدة : ١ ،حركة الجهاد و البناء : ١ ، شخصيات مستقلة : ٢ مقعدان.

تكتل العراقية الفائز بالانتخابات البرلمانية (ولم يستطع تشكيل حكومة)

ائتلاف العراقية (٩١ مقعداً): ثم نزلت إلى (٨٣ مقعداً) و يتكون من : حركة الوفاق الوطني : ١٥ مقعداً. الجبهة العراقية للحوار الوطني : ١٥ مقعداً، تجمع عراقيون الوطني : ١٥ مقعداً، الحركة الوطنية للإصلاح و التنمية (الحل) : ١٢ مقعداً، قائمة تجديد : ٩ مقاعد، تجمع المستقبل الوطني : ٧ مقاعد ،الجبهة التركمانية العراقية : ٥ مقاعد، شخصيات مستقلة : ٥ مقاعد . ائتلاف وحدة العراق (٤ مقاعد): كتلة عراق النهضة و السلام: ٢ مقعدان، مؤتمر صحوة العراق: ١ ، الحزب الدستوري العراقي : ١. (انشقت عنها العراقية البيضاء/ ٨ مقاعد).

تكتلات سياسية أخرى

ائتلاف الكتل الكردستانية (٤٩ مقعداً): يتكون من: التحالف الكردستاني (٤٣ مقعداً): الحزب الديمقراطي الكردستاني: ٢٨ مقعداً، الاتحاد الوطني الكردستاني: ١٤ مقاعد، شخصيات مستقلة: ١. بالإضافة إلى: الاتحاد الإسلامي الكردستاني : ٤ مقاعد. الجماعة الإسلامية الكردستانية : ٢ مقعدان.

التوافق العراقي (٦ مقاعد): الحزب الإسلامي العراقي: ٥ مقاعد، التجمع الوطني لأهل العراق : ١ مقعد.

كتلة التغيير (الكردية): ٨ مقاعد.

نواب مستقلون (٢ مقعدان): صباح الساعدي: ١ و صفية السهيل: ١.

مسار البرلمان العراقي من ١٩٠٨م وحتى ٢٠١٤م

١٩٠٨م كان العـراق ممثلاً في مجلس المبعوثان العثماني بعد إعادة العمل بالدستور وتنحية السلطان عبد الحميد ١٩١٨م، وكان التمثيل مقتصراً على طوائف غير شيعية.

١٩٢١م – ١٩٥٨م كان البرلمان في نظام الحكم الملكي.

استمر البرلمـان والانتخابات العامة لنحـو سبعة وثلاثين عاماً وهـي مـدة الحكم الملكـي في العـراق. وعانـى العراق خـلال هذه المدة نـزق الساسة الذين كانوا يستغلـون العشائر لتحقيق مصالح شخصية بالإضافة إلى انقلابـات عسكرية غير ناجحة. لكن ذلك لم ينـهِ الحكم الملكي ولم يعطِّـل البرلمان. مثل: انقلاب ١٩٣٧م قام بـه الضابط العراقي الكردي بكر صدقـي – قتل في العام نفسه – علـى الملك غازي الـذي قتل ١٩٣٩م. وانقـلاب ١٩٤١م قاده رشيد عالي الكيلاني والعقداء.

١٩٥٨-٢٠٠٣م بعـد ذلـك مرت سنون طـوال والعراق بـلا مجلس وطنـي أو برلمـان، إلى أن تبنى صدام حسـين (أعدم ٢٠٠٦م) المجلـس الوطني في ثمانينيـات القرن العشرين لكن ذلك المجلس كان صورياً، وانتخاباته شكلية.

٢٠٠٣-٢٠٠٤م تم إنشـاء «مجلـس الحكـم» أول مرة بالعراق، وهـو حكومة تشكَّلت في ظل الاحتـلال الأمريكي وأعضاء هذا المجلس تم اختيارهـم على أساس طائفي، ولذلك يمكن القول إن مجلس الحكم أسس للنظام الطائفي بعد ذلك.

ومـن الطريـف أن بعض من اختـيروا علـى أساس طائفي لا علاقـة لهم بأمر الطوائف وتدينها مثل: أمين عام الحزب الشيوعي العراقي كان موضوعاً على قائمة الشيعة. أما رئيس الحزب الوطني الديمقراطي نصير الجادرجي فتم وضعه على قائمة السنة. وكذلك حُسب رئيس حركة الوفاق إياد علاوي على قائمة الشيعة.

ولمزيد مـن الوضوح نذكـر أعضاء مجلس الحكـم الذي أسس للطائفية، وسارت الدولة بعد ذلك هذا المسار.

الشِّيعة (العدد ١٢): إبراهيم الجعفري، المتحدث باسم حزب الدعوة الإسلامية، أو بمنزلة أمينه العام.

أحمـد شيَّـاع الـبراك، شيـخ عشـيرة، ورئيس رابطـة حقوق الإنسان في بابل.

أحمـد الجلبي، رئيـس حزب المؤتمـر الوطنـي العراقي الذي تأسس عام ١٩٩٢م.

إياد علاوي، رئيس حركة الوفاق الوطني العراقي التي تشكلت عام ١٩٩٠م.

حميـد مجيد موسى، سكرتير عام الحـزب الشيوعي العراقي منذ عام ١٩٩٣م. وكان الحزب تأسس عام ١٩٣٤م.

عقيلـة الهاشمـي (اغتيلت في سبتمـبر ٢٠٠٣م) حلت محلها: سلامة الخفاجي طبيبة أسنان.

عبد الكريم المحمداوي رئيس حزب الله العراقي.

محمـد بحـر العلوم، عـالم ديـن ورئيـس مؤسسة أهـل البيت الخيرية يقيم بالنجف حالياً.

موفـق الربيعي، عضـو سابق في حزب الدعـوة الإسلامية، ثم شكل تيار الوسط، وعُين مستشاراً للأمن القومي.

عـزُّ الديـن سليم (اغتيـل في مايـو ٢٠٠٤م)، انشق عن حزب الدعـوة وأسـس «حـزب الدعـوة الإسلاميـة في البصـرة»، اسمه الحقيقي عبد الزَّهرة عثمان.

عبد العزيز الحكيم (ت ٢٠٠٩م)، زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق.

وائـل عبـد اللطيـف، كان قاضيـاً في زمن صـدام حسين، ولم يخرج من العراق.

رجاء حبيب الخزاعي، مديرة مستشفى للولادة بجنوب العراق، درست ببريطانيا، وعادت إلى العراق العام ١٩٧٧م

السُّنة (العدد ٥): عدنان الباجه جي، عن تجمع الديمقراطيين المستقلين، وزير خارجية بين عامي ١٩٦٥ و١٩٦٧م.

غازي مشعل عجيل الياور، من أبناء شيوخ قبيلة شمّر، مهندس مدني عاش بالمملكة العربية السعودية.

نصير الجادرجي، رئيس الحزب الوطني الديمقراطي العراقي، حقوقي ورجل أعمال، لم يخرج من العراق في حكم صدام.

سمير شاكر محمود الصميدعي، رجل أعمال من محافظة الأنبار عاد إلى العراق بعد السقوط.

محسن عبد الحميد، رئيس الحزب الإسلامي العراقي (الإخوان المسلمون)، وأكاديمي في جامعة بغداد.

الكُرد (العدد ٥): جلال طالباني، رئيس الجمهورية (في ما بعد) زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني (منذ تأسيسه ١٩٧٤م) الذي يتخذ من مدينة السليمانية مركزاً له، حالياً أصيب بمرض أقعده، ويعالج بألمانيا، ولا تُرجى عودته وممارسة مهام منصبه في القريب المنظور.

مسعود بارزاني، رئيس إقليم كردستان حالياً، وزعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني (تأسس ١٩٤٦م)، يتخذ من أربيل مركزاً.

صلاح الدين محمد بهاء الدين، رئيس حزب الاتحاد الإسلامي الكردستاني (الإخوان المسلمون الكُرد) الذي تأسس عام ١٩٩٤م.

دارا نور الدين، قاض عضو في محكمة الاستئناف العراقية سابقاً.

محمود عثمان، سياسي مستقل، عمل مدة إلى جانب قائد الحركة الكردية مصطفى البرازاني (ت ١٩٧٩م).

المسيحيون(١): يونادم كنه، زعيم الحركة الديمقراطية الآشورية.

التركمان(١): صون كول جابوك، ناشطة نسائية من كركوك.

الطوائف التي لم يكن لها ممثلون في مجلس الحكم على الرغم من المطالبة والاحتجاج هي:

الأيزيدية: وهي ديانة عراقية قديمة وحسبوا على قائمة الكرد.

الصابئة المندائيون، لم يحسبوا على أية قائمة على عكس طائفة الكرد الفيليين الذين حسبوا على قائمة الشيعة (منهم أكراد قومياً وشيعة مذهبياً).

كما كانت هناك حيرة في احتساب حصة التركمان، فهم تركمان من ناحية القومية وينقسمون إلى سُنَّة وشيعة، ومنهم ناشطون في حزب الدعوة الإسلامية والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق والإخوان المسلمون، والأخيرون شكلوا حزب العدالة.

كما يجدر القول إن الاعتراض كان على قلة حصة أهل السنة مقابل الكثرة للشيعة، إضافة إلى الطعن على النسبة السكانية التي اعتمدت أساساً للتمثيل الطائفي في مجلس الحكم الذي وجه سياسة البلاد الوجهة التي سادت اليوم، وهي المحاصصة.

الجمعية الوطنية العراقية

٢٠٠٤م: حُلّ مجلس الحكم بقرار من الحاكم المدني الأمريكي «بول بريمر»، وتلاه تأسيس الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة إياد علاوي، التي دعت إلى انتخابات لتشكيل الجمعية الوطنية العراقية، وكانت برلماناً انتقالياً أو مؤقتاً لم يملك صلاحية تشريع القوانين، إنما المهام الرئيسة لهذه الجمعية هي الإعداد لقيام الانتخابات العراقية لاختيار برلمان وحكومة دائمين في العراق مدتها ٤ سنوات.

البرلمان العراقي:

٢٠٠٥م: جرت انتخابات عامة في يناير ٢٠٠٥م لانتخاب برلمان الفترة الانتقالية (٢٦٥ عضواً)، فأنتجت حكومة محاصصة طائفية، وترأس مجلس الوزراء إبراهيم الجعفري بعد أن تولى جلال طالباني رئاسة الجمهورية، أما رئاسة البرلمان فكانت من نصيب حاجم الحسني (من السنة). والتحالفات والتكتلات طائفية الممثلة في البرلمان هي:

القوى الشيعية في الائتلاف العراقي الموحد: حزب الدعوة الإسلامية، وحزب الدعوة – تنظيم العراق (منشق عن الدعوة)، والمجلس الإسلامي الأعلى (شيعة). ومنظمة بدر (الذراع العسكري له) يشرف عليها الجيش الثوري الإسلامي الإيراني.

الكرد في الائتلاف الكردستاني: تحالف معهم المسيحيون بالمنطقة الكردية والتركمان الذين يقيمون بأربيل مع بعض الإسلاميين الكرد. أما الإخوان المسلمون الكرد فدخلوا الانتخابات منفردين ممثلين في حزبهم (الاتحاد الإسلامي الكردستاني)، وقد انفصلوا عن الإخوان المسلمين العراقيين في زمن لاحق بعد أن كانوا متحالفين معهم.

القائمة العراقية: رئيسها إياد علاوي حازت في انتخابات الجمعية الوطنية الأولى على ٤٠ مقعداً.

أما السنة فقد قاطعوا هذه الانتخابات.

في نهاية **٢٠٠٥م**: جرت انتخابات البرلمان الدائم وعدد الأعضاء أيضاً ٢٧٥ عضواً، وبعد الانتخابات ائتلفت الكتلة الصدرية (التيار الصدري) وحزب الفضيلة وغيرها وقد نتج منه ١٢٨ صوتاً نجحوا في الحصول على رئاسة الوزراء إضافة

إلى النصيب الأكبر من الوزارات، ونيابة رئاسة الجمهورية، وكان للكرد رئاسة الجمهورية تولاها جلال طالباني أيضاً، وللسُّنة رئاسة البرلمان تولاها محمود المشهداني، وهو طبيب سلفي محسوب على مقاومة الاحتلال الأمريكي في بداية الأمر.

البرلمان العراقي ٢٠٠٦ - ٢٠١٠م

الائتلاف العراقي الموحد (شيعي)		٨٥
مستقل (بلا حزب أو منظمة)	٢٦	قبل ائتلاف بقية الكيانات الشيعية بعدها ائتلف التيار الصدري والفضيلة والرساليون فأصبح العدد ١٢٨
منظمة بدر	١٥	
المجلس الأعلى الإسلامي	١٣	
الدعوة الاسلامية تنظيم العراق	١٣	
حزب الدعوة الاسلامية	١٢	
غير محدد الكيان	٦	
التيار الصدري (مقتدى)		٢٨
حزب الفضيلة (شيعة)		١٥
الرساليون (شيعة)		٢
جبهة التوافق العراقية (سنية)		٤٠
الحزب الإسلامي العراقي (الإخوان)	٢٢	ترأسها الإخوان المسلمون
مجلس الحوار الوطني	٨	
أهل العراق	٤	
مستقل (بلا حزب)	٣	
غير معروف الكيان	٣	
القائمة العراقية الوطنية (مختلطة) إياد علاوي		١٩
غير معروف الكيان	١١	بينهم الشابندر من الدعوة سابقاً، الباجه جي وإياد جمال الدين رجل دين شيعي
مستقل بلا حزب	٥	
حركة الوفاق الوطني	٣	
الجبهة العراقية للحوار الوطني (صالح المطلك)		٩
الاتحاد الاسلامي الكردستاني (الإخوان المسلمون الأكراد)		٥
الأمة العراقية		١
الجبهة التركمانية العراقية		١
الحركة الأيزيدية		١
قائمة الرافدين (مسيحيون)		١
المستقلون		٤
الحزب الشيوعي العراقي		٢
التحالف الكردستاني		٥٣
الحزب الديمقراطي الكردستاني (البرزاني)	٢٢	
الاتحاد الوطني الكردستاني (طالباني)	٢١	
الجماعة الإسلامية في كردستان (بابير)	١	
حزب الإخاء التركماني	١	
الاتحاد الديمقراطي الكلداني	١	
حزب كادحي كردستان	١	
الحزب الاشتراكي الديمقراطي	١	

البرلمان العراقي (٢٠١٠-٢٠١٤) الدورة الانتخابية للجمعية العمومية الثانية

حصلت في هذه الانتخابات مفاجأة شكلت صدمة لتحالف «دولة القانون» التي ألفها رئيس الوزراء نوري المالكي لخوض الانتخابات. ففي الانتخابات المحلية الثانية التي تسبق الانتخابات العامة، وشارك فيها بعض أهل السنة لكن ذلك لم يلغ طائفية الحكم، حصد تحالف «دولة القانون» معظم المقاعد في مجالس المحافظات الجنوبية والوسطى (المحافظات الشيعية) متقدماً على حساب المجلس الإسلامي الأعلى (آل الحكيم) وهذا ما جعله يقرر خوض الانتخابات العامة للبرلمان في الدورة الثانية من دون الدخول في تحالفات على الرغم من إلحاح القوى الشيعية، وذلك أملاً منه من أن يتمكن من تشكيل حكومة بمفرده. لكن المفاجأة كانت بفوز القائمة العراقية التي تتألف من أغلبية سنية وخمسة وعشرين من الشيعة (معظمهم علمانيون).

فازت القائمة العراقية بـ (٩١) مقعداً وترددت أصداء هذا الفوز في البلدان المجاورة التي ساعدت مادياً ومعنوياً لتحقيقه، بينما ألقت إيران بثقلها دعماً للقوى الشيعية وحقق «تحالف دولة القانون» برئاسة نوري المالكي رئيس الوزراء المرتبة الثانية (٨٦) مقعداً.

وكان المتوقع بعد ذلك أن تشكل القائمة العراقية الوزارة برئاسة إياد علاوي لكن القوى الشيعية اعترضت بأن القائمة العراقية سنية على الرغم من أن إياد علاوي شيعي لكنه بالنسبة إلى لتحالفات الشيعية ليس سوى حصان طروادة الذي يصل السنة من خلاله إلى حكم العراق، فأقدموا على الآتي:

١- طلب نوري المالكي إعادة حساب الأصوات، لكن النتيجة لم تتغير.

٢- لجأ المالكي إلى رئيس القضاء مدحت المحمود - وهو من الداعمين للمالكي، وكان يعمل في جهاز القضاء في نظام صدام حتى سقوطه

في إبريل ٢٠٠٣م، وعين في الحكومة المؤقتة رئيساً لمجلس القضاء – بطلب تفسير مادة (٧٦) من قانون الانتخابات من الذي يحق له تشكيل الحكومة هل الكتلة الفائزة أم الكتلة الأكبر؟ فجاء حكم المحكمة بأن الكتلة الأكبر في البرلمان لها الحق في تشكيل الحكومة (أي تحالف دولة القانون وحلفاؤها). لكن القائمة العراقية ظلت مصرة على أن الكتلة الفائزة هي التي لها الحق في تشكيل الحكومة.

بعد هذا الخلاف تعطلت جلسات البرلمان لمدة من الزمن، ثم التأم في جلسة شكلية انتهت بلا نتيجة سوى أداء الأعضاء القسم.

خارطة البرلمان العراقي مفصلة (٢٠١٠-٢٠١٤م):

ائتلاف دولة القانون ٨٨ مقعداً (قبل الائتلاف بالوطني):

حزب الدعوة الإسلامية – المقر العام: ٢٧ مقعداً، حزب الدعوة الاسلامية – تنظيم العراق: ١٤ مقعداً، كتلة مستقلون: ١٢ مقعداً، تجمع كفاءات العراق المستقل: ٧ مقاعد، الاتحاد، الاسلامي لتركمان العراق: ١، القائمة الوطنية: ١، المجلس الوطني لشيوخ وأعيان العراق: ١، تيار العراق المستقل للسيادة الوطنية: ١، تجمع الراية الوطني: ١، تجمع الوفاء لبلاد الرافدين: ١، التضامن في العراق: ١، حركة الدعوة الإسلامية: ١، شخصيات مستقلة وشيوخ عشائر: ٢٠ مقعداً.

التحالف الوطني ٦٩ مقعداً (قبل الائتلاف بدولة القانون):

كتلة الأحرار: ٣٨ مقعداً، المجلس الأعلى الاسلامي العراقي: ١٠ مقاعد، منظمة بدر: ٩ مقاعد، حزب الفضيلة الاسلامي: ٦ مقاعد، تيار الإصلاح الوطني: ١، المؤتمر الوطني العراقي: ١، تجمع العدالة و الوحدة: ١، حركة الجهاد و البناء: ١، شخصيات مستقلة: ٢ مقعدان.

ائتلاف العراقية (٩١ مقعداً): ثم نزلت إلى (٨٣ مقعداً) و يتكون من: حركة الوفاق الوطني: ١٥ مقعداً. الجبهة العراقية للحوار الوطني: ١٥ مقعداً، تجمع عراقيون الوطني: ١٥ مقعداً، الحركة الوطنية للإصلاح و التنمية (الحل): ١٢ مقعداً، قائمة تجديد: ٩ مقاعد، تجمع المستقبل الوطني: ٧ مقاعد، الجبهة التركمانية العراقية: ٥ مقاعد، شخصيات مستقلة: ٥ مقاعد. ائتلاف وحدة العراق (٤ مقاعد): كتلة عراق النهضة و السلام: ٢ مقعدان، مؤتمر صحوة العراق: ١، الحزب الدستوري العراقي: ١. (انشقت عنها العراقية البيضاء/ ٨ مقاعد).

ائتلاف الكتل الكردستانية (٤٩ مقعداً): يتكون من: التحالف الكردستاني (٤٣ مقعداً): الحزب الديمقراطي الكردستاني: ٢٨ مقعداً، الاتحاد الوطني الكردستاني: ١٤ مقاعد، شخصيات مستقلة: ١. بالإضافة إلى: الاتحاد الإسلامي الكردستاني: ٤ مقاعد. الجماعة الإسلامية الكردستانية: ٢ مقعدان.

التوافق العراقي (٦ مقاعد): الحزب الإسلامي العراقي: ٥ مقاعد، التجمع الوطني لأهل العراق: ١ مقعد.

كتلة التغيير (الكردية): ٨ مقاعد.

نواب مستقلون (٢ مقعدان): صباح الساعدي: ١ و صفية السهيل: ١.

ظل البرلمان معلقاً أكثر من عشرة أشهر والحياة السياسية معطلة تماماً. على الرغم من أن قائمة إياد علاوي حصدت المقاعد الأكثر (بفارق مقعدين). لكنه بقي غير قادر على تشكيل الوزارة؛ لأن القوى الشيعية رفضت تشكيل الوزارة معه، فتشكيل الوزارة يحتاج إلى (١٦٠) صوتاً في البرلمان، وقائمة إياد علاوي والتحالف الكردستاني الذي تحالف مع القائمة العراقية لا يبلغان هذا العدد.

في المقابل كتلة «دولة القانون» برئاسة المالكي لا يمكنها تشكيل الحكومة بمقاعدها (٨٩) بعد إضافة الأصوات الفائضة، أو حتى مع ائتلافها مع المجلس الأعلى الذي حصد نحو (١٩) مقعداً فقط مع فروعه الأخرى (منظمة بدر/ وشهيد المحراب).

وبهذا أصبح للكتلة الكردستانية الكلمة الفصل في أي الكتلتين ستحكم البلاد؟

في هذه الأثناء حاول حسن العلوي إقناع الكتلتين بالتحالف وتشكيل الوزارة لكن كتلة القائمة العراقية لم تكن تحبذ هذا الاتفاق بسبب الخلاف على من يكون رئيساً للوزراء إياد علاوي أم نوري المالكي؟ فجرى الحديث أن تقسم الدورة الانتخابية إلى قسمين يترأس أحدهما قسماً. واستغل التحالف الكردستاني هذا الخلاف لمصلحته، وجاء الحل بمبادرة أربيل التي تولى الدعوة إليها رئيس إقليم كرستان مسعود البرزاني جامعاً القوى العراقية الممثلة في البرلمان نتج من هذه المبادرة «اتفاقية أربيل» حيث كان نوري المالكي مستعداً لأي تنازل مقابل بقائه رئيساً للوزراء، إضافة إلى إيران التي دفعت باتجاه وحدة الشيعة واستبعاد إياد علاوي والقائمة التي يرأسها. لأن مجيء إياد علاوي وقائمته يعني عودة السنّة إلى الحكم وكذلك كان موقف القوى اليسارية

(الشيوعيين) الذين رفضوا القائمة العراقية وتجمعوا في قائمة «اتحاد الشعب» مع أنه ليس لديهم تأثير سياسي، ولم يصلوا إلى البرلمان. نجح اليساري فخري كريم –صاحب دار «المدى» رئيس مستشاري رئيس الجمهورية، وله ثقله في الاتحاد الكردستاني – في إقناع القوى الكردية برئاسة نوري المالكي للوزارة وتحذيرهم من القائمة العراقية التي تضم شخصيات من حزب البعث على الرغم من أنهم ضد النظام السابق لكنهم حسب رأيه مارسو التعذيب والاضطهاد لليساريين العراقيين في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م الذي قتل فيه رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم.وتم توقيع الأطراف الشيعية والكردية على اتفاقية أربيل.

وحسب ما كتبه فخري كريم ظهرت طائفية المالكي عندما وصف القائمة العراقية «بالسنة والعربان الأعداء». ورد عليه الطالباني: بأننا سنة أيضاً.

نشر كريم ذلك في صحيفته «المدى» ناقلاً ما قاله المالكي نصاً في تلك الجلسة مع رئيس الجمهورية: «إنني لا أرى في استعادة المناطق المستقطعة من كردستان مصلحة لنا وفرضاً علينا فحسب، بل أنا أقول صراحة وصدقاً: إن علينا أن نعمل معاً لامتداد إقليم كردستان ليضم محافظة نينوى!، لأن هؤلاء –ويعني بهم أهل الموصل الحدباء – هم أعداء لنا، وسيظلون رغم كل شيء سنة وقومجية عربان(بدو)، وملجأ للبعث والمتآمرين على حكمنا».

كان من بنود اتفاقية أربيل، التي ضمن تنفيذها للعراقية رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني، أن يُستحدث منصب السياسات الإستراتيجية يترأسه إياد علاوي، وله موقع سيادي كالرئاسات الثلاث: الجمهورية، والبرلمان، ورئاسة الوزراء. وأن يكون للعراقية نصيب وزارة الدفاع والمالية ونيابة رئاسة الجمهورية ونيابة رئاسة الوزراء، وبنود أُخر تتعلق بقانون المساءلة والعدالة، ونبذ الطائفية، وعدم التفرد بالسلطة والقوات الأمنية، وما يتعلق بمشكلات بين الحكومة الاتحاد وحكومة إقليم كردستان، وكان الاتفاق أن يُعلن عن منصب السياسات في أول جلسة للبرلمان مع اختيار رئيس الوزراء، لكن ما أن التأم البرلمان لم يعرض منصب السياسات للتصويت عليه مثلما كان متفقاً، فقاطعت العراقية ذلك الاجتماع، وحتى هذه اللحظة ما زال مجلس الوزراء ناقصاً بلا وزراء أمنيين: الدفاع والداخلية والأمن، كلها يسيرها رئيس الوزراء وكالة، أو مَن عينه هو وزيراً بالوكالة.

بعد الخلاف مع التحالف الكردستاني، وعلى وجه الخصوص الحزب الديمقراطي الكردستاني (مسعود البارزاني) اتفقت العراقية وبقية الكتل، ومنها التيار الصدري، على سحب الثقة من رئيس الوزراء نوري المالكي، وما زال يرفض حضور أي استدعاء مِن قبل البرلمان، مما يعدّ خروجاً على الدستور، الذي يؤكد خضوع السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية، ومازالت العملية السياسة العراقية هشة جداً، والسلطات متنافرة، والبرلمان شبه معطل، والحالة الأمنية غير مستقرة ، والسبب على ما يبدو عدم وجود ثقة، مع ولاءات للخارج، وكأن العراق صار مكاناً للنزاعات بين الدول.

بعد ذلك مارس نوري المالكي طائفيته في السياسة العراقية كإبعاد المخالفين له في توجهه ومذهبه وهذا الأمر كان يخفيه في أثناء وجود الاحتلال الأمريكي على أرض العراق.

أما طارق الهاشمي فناله نصيبه من طائفية المالكي حين اتهم بعمليات اغتيال وقتل، وحكم عليه غير مرة بحكم الإعدام مع أنه دستورياً مازال نائب الرئيس، والبرلمان لم يتخذ قراراً ضده بسبب المحاصصة والخصومات السياسية فاضطر الهاشمي إلى اللجوء إلى إقليم كردستان حيث رُتّب خروجه إلى تركيا بعد ذلك. حرص المالكي على التخلص من الهاشمي ونجح، ثم حاول فعل ذلك مع رافع العيساوي وزير المالية وهو من القائمة العراقية، لكن التظاهرات في المناطق الغربية هبّت لأجل ذلك ومازالت مستمرة.

من الجدير بالذكر أن قانون الانتخابات مجحف بحق الطوائف والكيانات الصغيرة؛ وهذا ما يفسر نجاح الأحزاب الدينية من الفوز الساحق فالقاسم الانتخابي لمصلحة الكتل الكبرى مكنها من زيادة حصتها (مقاعدها) بلا مسوغ حقوقي، مثلاً: حصلت الكتل الكبرى على أكثر من مليون صوت (ما يعادل ١٢٠ مقعداً) في الانتخابات الثانية؛ لأنها أصرت على إجراء الانتخابات على تعدد الدوائر، وليس على دائرة واحدة. وهذا ما يجعل من يحصل على عشرين ألف صوت مثلاً لا يدخل البرلمان بينما من يحصل على عشرة أصوات يدخل البرلمان بالأصوات الفائضة التي تضاف إلى حساب كتلته، إضافة إلى أن العراق مازال بلا قانون أحزاب، وبلا قانون انتخابات واضح محدد. كما أن الانتخابات تجرى وفق « القائمة المغلقة»؛ وهذا يعني أن الناخب يصوت لكتلة أو أخرى من دون أن يعرف الأسماء التي سيصوت لها، وهذا يفسر صعود شخصيات تلوثت يداها بالدماء والفساد. و هناك محاولة من منظمات المجتمع المدني والتيار الديمقراطي على قيادة حملة توعية بعنوان «لا تسرق صوتي».

كان نوري المالكي قبل تولي رئاسة الوزراء يقيم في سوريا

المالكي والصحوات

ويعمل في الجناح الجهادي في حزب الدعوة الإسلامية (حيث كان يُعرف باسم جواد المالكي)، وبعد سقوط بغداد في (إبريل ٢٠٠٣م) عاد إلى العراق بمساعدة الحزب الديمقراطي الكردستاني. وقع الاختيار على نوري المالكي بعد أن حصل الخلاف على القيادي ورئيس الوزراء السابق إبراهيم الجعفري وبعد مؤتمر عقده حزب الدعوة الإسلامية تم استبعاد الجعفري ليظهر المالكي. بسط المالكي نفوذه بسرعة مستخدماً شبح القاعدة والقوى المسلحة في العراق، وبدأت مخاوف القوى الأخرى تطفو على السطح بعد تصاعد التوجه الديكتاتوري في خطاباته وتصرفاته وتهديده باستخدام القوة، منها التيار الصدري والمجلس الأعلى الذي ولدت منه منظمة بدر التي انتمت إلى كتلة «دولة القانون» في الانتخابات الأخيرة. وكانت هناك قوى عرفت بـ «الصحوات» شكلها الأمريكان من شباب الأبناء تحت لواء العشائر. معنى الصحوة : صحوة ضد القاعدة والمسلحين الذين هيمنوا على المدن الغربية وأقاموا فيها إمارات، فكان لا بد من صحوة ضد أفعال هؤلاء الذين يهددون الأمن والاستقرار. أول رئيس للصحوات عبد الستار أبو ريشة الذي اغتيل في سبتمبر ٢٠٠٧م بعد لقائه بالرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن في القاعدة العسكرية بالأنبار.وقد نجحت « الصحوات» في إضعاف القاعدة وأبعدتها عن الأنبار وشتتها؛ وذلك بالتعاون مع القوات الأمريكية. وبعد خروج الاحتلال الأمريكي انقلب المالكي على الصحوات، وجد ما قدموه من تضحيات في حربهم للقاعدة، فلم يوظفوا في دوائر الحكومة، ولم تضم قوات الصحوات إلى الجيش والقوى الأمنية العراقية، كما كان متفقاً عليه. ويفسر بعض الباحثين موقف المالكي ضد الصحوات بأنه ينطلق من دوافع طائفية؛ لأن الصحوات مكونة من قبائل سنية. وفي المقابل يزعم المالكي أن أغلب الذين ينتمون إلى الصحوات كانوا من المسلحين وعملوا مع القاعدة.

بالإضافة إلى أن الجيش العراقي الجديد الذي تم إنشاؤه تحت الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣م كان جيشاً طائفياً، وقد أتى بعد حل الجيش العراقي القديم. وكان حل الجيش العراقي أحد الأخطاء الفادحة تنفيذاً لأوامر الإدارة الأمريكية، ونتج منه تعريض البلاد لإعصار من العنف المنظم، وفتح الحدود ليدخل من أراد بتنظيمه وسلاحه في غياب للشرطة والجيش والقوى الأمنية. وهذا ما أثار غضب ضباط الجيش السابق ذوي الرتب العسكرية العليا الذين تركوا بلا رواتب، وطردوا من الخدمة بعد حل الجيش، وتعرضوا لإذلال الوقوف في مراجعة حكومة الاحتلال في طوابير طويلة تحت الشمس، مما اضطرهم إلى الهجرة إلى دول الجوار وتعرض عدد منهم إلى الاغتيال على يد الميليشيات (أكثر من أربعين طياراً وضابطاً كبيراً). وقد سُوغ الاغتيال والتصفية لهؤلاء بأنه كان ثاراً منهم في الحرب مع إيران خصوصاً الطيارين، إضافة إلى إبعاد تأثيرهم أمام ما يمكن أن يفعلوه مع النظام الجديد (القوى الشيعية تحديداً). ومن لم يتعرض للاغتيال ولم يهاجر من الضباط وضع مهارته وكفاءته القتالية بيد الجماعات المسلحة ومنها القاعدة، وهذا ما جعل العنف في العراق مبرمجاً عسكرياً من حيث التنظيم والتدريب والقدرة التي كان الجيش العراقي السابق يتميز بها.

تنبه الأمريكان لهذا وأخذت الحكومة العراقية تحاول إعادة المهاجر منهم، واستيعاب الضباط في الداخل لينتظموا في الخدمة العسكرية، وينجح من يستحق منهم حقوق التقاعد. ومن خلال السياسة الطائفية للحكومة العراقية ظل هذا الاستيعاب مقتصراً على الضباط الشيعة فقط بغض النظر عن انتخاباتهم لحزب البعث أو كانوا ممن يشملهم قانون « المساءلة والعدالة» أو الاجتثاث، وقد أدى ذلك إلى أن الحكومة العراقية اعتمدت على شخصيات تنقصها الأهلية والكفاءة، بسبب اعتمادها على أعضاء الميليشيات الشيعية السابقين الذين كانوا يقيمون في الخارج بعيداً عن أي نشاط أمني أو عسكري حقيقيين.

المحاصصة في إدارة الدولة مطيّة تبدأ بالطائفة وتنتهي بالحزب .

أبرز الأحزاب الشيعية

١- **حزب الدعوة:** تأسس في إيران عام ١٩٥٩م للوقوف في وجه الفكر اليساري الذي توغل في المجتمع العراقي، ولم يصدر له بيان تأسيس، ولا يعرف له مؤسس وقائد، لكن محمد باقر الصدر قاده مدة وجيزة، ثم تحولت قيادته إلى قيادة جماعية.أول بيان صدر عن الحزب كان عام ١٩٨٠م بعد قيام الثورة الإيرانية، حيث أظهر الحزب اعتناقه لمبدأ ولاية الفقية، ثم تخلى عنها بعد العودة إلى العراق بعد سقوط بغداد، ينتمي إليه رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، وإبراهيم الجعفري رئيس الوزراء السابق.

دور محمد باقر الصدر في الحزب يكتنفه الغموض مع أن الحزب يحاول تأكيد أن الصدر هو مؤسس الحزب، لكن الصدر كان يتطلع إلى تولي المرجعية الدينية لذلك خرج رسمياً من الحزب بسبب التعراض بين الحزبية السياسية والمرجعية الدينية وهذا ما جعل الصدر يفتي بتحريم الانتساب إلى الحزب على طلبة الحوزة الدينية (المعممين).

هناك عدة تنظيمات انشقت عن الحزب أثناء وجوده بإيران، منها:

أ- جماعة ترأسها أبو ياسين عز الدين سليم وهو من أهل البصرة ميال إلى الانفتاح، وأصبح عضواً في مجلس الحكم، وترأس إحدى دوراته، اغتيل في تفجير عند بوابة المنطقة الخضراء في ١٧ مايو ٢٠٠٤م، كان ذا ثقل في محافظة البصرة.

ب- جماعة بزعامة عبد الكريم العنيزي -وزير الأمن القومي في حكومة إبراهيم الجعفري- ويقود التنظيم الآن نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي.

ج- جماعة تُدعى كوادر الدعوة، انشقت عن الحزب، وتبنت مشروعاً ديمقراطياً إسلامياً، من أعضائها محمد عبد الجبار -رئيس هيئة الإعلام العراقية الحالية- ولم يكتب لهذه الجماعة الاستمرار.

د- مجموعة تعمل بشكل فردي، وقد تمرد كل منهم على واقع التنظيم ومنهجه، وقد خرجوا من داخل حزب الدعوة، منهم: ضياء الشكرجي.

تأثير حزب الدعوة محدود بين المتعلمين والمثقفين المتدينين، إلا أنه، وفي سبيل السعي إلى الجماهيرية، يسعى الحزب إلى التناغم مع التيار الصدري، وذلك باستغلال اسم محمد باقر الصدر الذي يزعم الحزب أنه مؤسسه وقائده.

٢- **المجلس الأعلى للثورة الإسلامية:** أهم وأكبر كيان في الائتلاف الشيعي في دورة الانتخابات الأولى لصلته بالعشائر والمرجعيات في النجف. أما في الانتخابات الثانية فقد تراجعت شعبيته، ولم يحصل إلا على (١٧) نائباً.

لا يعد المجلس الأعلى حزباً؛ لأنه خارج عن الأطر التنظيمية المعروفة حيث ظل كياناً مفتوحاً تتجمع منه الأحزاب والتنظيمات. و تعاقب على زعامة المجلس محمد باقر الحكيم وعبد العزيز الحكيم أبناء أحد أهم مراجع الشيعة بالعراق السيد محسن الحكيم (توفي ١٩٧٠م).

تأسس المجلس الأعلى بطهران ١٩٨٢م مدعوماً بقوة عسكرية إيرانية متوقعاً سقوط النظام منذ الحرب العراقية الإيرانية، وهو عبارة عن تجمع لتنظيمات شكّلها بعض رجال الدين الشيعة، وهي:

أ – مجلس العلماء.

ب – جماعة العلماء المجاهدين.

ج – جماعة العلماء، برئاسة محمد باقر الحكيم، الذي بقي متزعماً المجلس إلى أن اغتيل بتفجير في النجف (أغسطس ٢٠٠٣م)، وخلفه أخوه عبد العزيز الحكيم توفي عام ٢٠٠٩م، ثم آلت رئاسة المجلس إلى ولده عمار الحكيم.

انبثقت عن المجلس :

أ – **منظمة بدر:** وهي تطور عن فيلق بدر الذراع العسكري للمجلس عندما تحول فيلق بدر إلى تنظيم سياسي، وقد انضمت المنظمة إلى الائتلاف الشيعي، ولكن بشكل منفرد مع بقائها جزءاً من المجلس. يرأس المنظمة هادي العامري (عسكري سابق) وفي الدورة الانتخابية الماضية تولى لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب العراقي. خصوم الفيلق من الصدريين يسمونه فيلق غدر أو منظمة غدر.

ب – **منظمة شهيد المحراب:** وهي مؤسسة خيرية وسياسية

شاركت في الانتخابات الأخيرة.

دخلت قيادة المجلس ممثلة بالأخوين محمد باقر الحكيم وعبد العزيز الحكيم وقيادة فيلق بدر إلى العراق مباشرة بعد سقوط نظام صدام بعد أن تخلصت من الأسلحة الثقيلة التي كانت معها في إيران في إبريل ٢٠٠٣م.

كان عبد العزيز الحكيم ممثلاً للمجلس الأعلى في مجلس الحكم الذي أسسه «بول بريمر»، بينما فضّل محمد باقر الحكيم أن يتفرغ لعمله مرجعاً دينياً في النجف، لأن المرجعية أشد تأثيراً في شيعة العراق، وبذلك أعيدت المرجعية إلى أحد أبناء المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم(ت. ١٩٧٠م)، ومحمد باقر الحكيم عمراً وعلماً بموازاة علي السيستاني.

نفوذ المجلس الأعلى يتركز في وسط العراق وجنوبه إضافة إلى أن أتباعه ينتشرون في النجف والحلة وبغداد.

٣- **التيار الصدري**: تأسس بعد سقوط نظام صدام مباشرة، وتشكّل من جماعة كانت تتبع محمد محمد صادق الصدر، وتبشر به مرجعاً دينياً، وذلك بعد وفاة المرجع أبي القاسم الخوئي عام ١٩٩٢م. دعم النظام السابق الصدر بحجة نقل المرجعية إلى العراقيين، فقد كان أغلب المراجع الشيعة بالعراق من المراجع الأجانب، معظمهم من إيران، ويقيمون بالنجف.

التيار الصدري يضم مختلف الطبقات الاجتماعية والمستويات العلمية، إضافة إلى رجال الدين ففيه كل الأصناف والألوان من الناس من كبار الموظفين والمثقفين إلى العمال والأميين، بالإضافة إلى النساء «الزينبيات»: نسبة إلى زينب بنت علي بن أبي طالب اللائي يحضرن عاشوراء. إلى جانب ذلك برز جيش المهدي، الذراع العسكري للتيار الصدري، ومعظم عناصره من أتباع النظام السابق الذين أعلنوا التوبة وانتموا إلى التيار على أساس طائفي، فتحولوا من الانتماء إلى حزب البعث إلى التدين بالمذهب.وقد طرحت فكرة جيش المهدي منذ أيام صدام حسين، وأعدم الداعون له عام ١٩٩٦م، ومن الجدير بالذكر أن مقتدى الصدر ذلك الوقت لم يكن له علاقة بالموضوع. ولم يُعرف الرجل حتى بعد مقتل والده عام ١٩٩٩م، وأول ظهور له كان بعد سقوط نظام صدام حسين، وتورطه بعملية اغتيال عبد المجيد الخوئي في أبريل ٢٠٠٣م.

وللتيار الصدري أثر في عقول الشباب المتدين و سلوكهم، وبخاصة الذين نشؤوا في ظل نظام صدام وما فيه من شعارات رنانة، أسس محمد محمد صادق الصدر قاعدة له بين الرافضين لنظام صدام حسين من خلال منابر صلاة الجمعة، والخطاب الوعظي المؤثر، وحظي بمكانة كبيرة في نفوس أتباعه. وبعد سقوط نظام صدام حسين انتقلت تلك الحظوة إلى ولده مقتدى الصدر الذي طعّم خطابه بمذاق الوطن والوطنية والدفاع عن المذهب والدين، فتمكن في نفوس أتباعه، الذين يكثرون في مناطق الجنوب والوسط، ويقل عدد أتباعه في كربلاء والنجف. وشعبية هذا التيار مهددة بالاضمحلال لعدم وجدود مشروع سياسي له، مع أن له أربعين مقعداً في البرلمان وهي من حصة الائتلاف الشيعي.

تبنّى التيار الصدري السياسة، وأعلن تجميد جيش المهدي بعد نزاع مسلح مع «الحكومة العراقية»، وشكل كتلة انتخابية باسم كتلة «الأحرار» تتكون من أربعين مقعداً في البرلمان الحالي وهي على خلاف مع حزب الدعوة وسياسة المالكي المدعوم من إيران. ومؤخراً بدأ مقتدى الصدر بانتهاج منهج بعيد من الطائفية، وأصبح يتحدث عن مشروع عراقي شامل.

٤- **حزب الفضيلة**: تأسس بالنجف (إبريل ٢٠٠٣م) تحت مسمى «جماعة الفضلاء»، وهي جماعة تتبع محمد محمد صادق الصدر، ثم انتقل نشاطها إلى البصره وميسان وباقي مناطق الجنوب، وعلى وجه الخصوص البصرة.

أسس الجماعة التي تحولت إلى حزب الفضيلة بعد ذلك الشيخ محمد اليعقوبي، وهو انشقاق مبكر عن التيار الصدري، وأهمية اليعقوبي تأتي من ثقله السياسي وليس الديني، مع أنه درس العلوم الدينية وتعمّم، لكنه عسكري تخرج في كلية الهندسة، وعمل في وزارة الدفاع، وكان على علاقة بمحمد محمد صادق الصدر وهو الوحيد الذي قبل أن يؤم صلاة الجنازة عليه بعد أن اعتذرت معظم المراجع الدينية عن ذلك خوفاً من صدام حسين.

أقام الشيخ اليعقوبي أول صلاة جمعة بعد سقوط نظام صدام حسين، حسب ما ورد في سيرته، في الوقت الذي كان مقتدى الصدر متوارياً. ثم خلفه مقتدى على إمامة صلاة الجمعة متلفعاً كفناً محرضاً ضد الاحتلال الأمريكي. وعادة لبس الكفن أثناء إلقاء خطبة الجمعة كان يفعلها والد مقتدى الصدر في سنواته الأخيرة عندما كان يؤم المصلين في جامع الكوفة، وهي عادة تعود إلى مرجع ديني جمع بين الإسلاموية والقومية، وهو محمد مهدي الخالصي توفي عام ١٩٦٣م.

يحاول حزب الفضيلة التمييز بين الساسة العراقيين داخلياً وخارجياً، لذلك قال الأمين العام للحزب د. نديم الجابري «إنه لا حل لورطة العراق الأمنية والاقتصادية إلا بتولي سياسيي الداخل قيادة الدولة»؛ لأن سياسيي الخارج الذين دخلوا بعد الاحتلال الأمريكي لا يمتلكون الخبرة الكافية ومعرفة متغيرات المجتمع العراقي؛ لأنهم غابوا عنه لمدة طويلة.

ويزعم القائمون على الحزب أنه مفتوح لكل الفضلاء لبناء المواطن الصالح والوطن على أساس ديني، ومن خلال نشر الأخلاق الفاضلة. يحظى الحزب بمؤيدين كثيرين في البصرة، وكان محافظ البصرة السابق من أتباع الحزب، وقد اغتيل مؤخراً وهو يستعد لخوض الانتخابات المحلية. وليس للحزب تأثير في مناطق العراق الأخرى.

مرجعية الحزب الدينية تصف نفسها بالمرجعية الرشيدة أو التمهيدية، وتصف المرجعيات الأخرى بالمرجعية الصامتة، وهو الوصف الذي كان يصفها به محمد محمد صادق الصدر.

٥- **منظمة العمل الإسلامية الشيرازية:** جماعة تأسست امتداداً لحركة المرجعية ١٩٦٦م، وهي دعوة إلى مرجعية محمد الشيرازي ويعرف أتباعها «بالشيرازيين»، هدفت إلى التوعية وابتعدت من تأسيس حزب سياسي، حتى أسس محمد تقي المدرسي (ابن أخت الشيرازي) منظمة «العمل الإسلامية» عام ١٩٧٩م، فأصبحت جزءاً من المعارضة العراقية، ولم يكن لديها برنامج سياسي خاص. وقد تأثرت المنظمة بالثورة الإيرانية وتبنت عملية التفجير في الجامعة المستنصرية أوائل الثمانينيات بهدف اغتيال صدام حسين أو من أنابه عنه في رعاية تلك المناسبة.

اشتركت في الانتخابات الأخيرة بمفردها ولم تنجح في الوصول إلى البرلمان.

تأثيرها محصور في مدينة كربلاء، وهي المدينة التي تعد مرجعية آل الشيرازي، لم يعد لها نشاط سياسي بعد إخفاقها في الانتخابات الأولى، فتحولت إلى النشاط الديني، لكن نشاطها السياسي وتشجيعها على العنف تركزا بشكل كبير في دول الخليج العربي.

دور المرجعية الشيعية

المرجعيات التقليدية غير السياسية حرصت على التزام نظرية «الانتظار»، وهي أن أمر السياسة في أثناء غياب الإمام المزعوم الثاني عشر – محمد بن الحسن العسكري غاب ٢٦٠ هـ وعمره خمس سنوات – من شأن أهل السياسة وليس المرجعيات، إلى أن يخرج هذا الإمام المنتظر. وفي انتظار الإمام المهدي عطلت صلاة الجمعة؛ لأنه صاحب الحق في الولاية والإمامة. ومن الجدير بالذكر أن نظرية ولاية الفقيه لم تظهر في الفكر الشيعي إلا متأخرة، والخلاف كبير حول هذه القضية بين علماء الشيعة ومراجعها.

من أبرز المرجعيات التقليدية التي التزمت هذا الفصل بين السياسة والدين السيد علي السيستاني الذي تابع أستاذه السيد الخوئي (توفي ١٩٩٢م)، مع العلم بأن الخوئي اضطر إلى التدخل في الشأن السياسي في ربيع ١٩٩٢م، عندما حدث تمرد في النجف بعد تحرير الكويت فشكل الخوئي هيئة لضبط الأمن وحماية المدينة، وانتهت بدخول الجيش العراقي الذي أعاد السيطرة على المدن الثائرة.

أما علي السيستاني فقد استخدم اسمه وصورته لحشد الناخبين للائتلاف الشيعي الموحد، الذي أعلن السيستاني تأييده له تحت مسوغ حماية حقوق الشيعة.

كان الاحتلال الأمريكي يرسل الوفود من العراقيين إلى السيستاني حسبما ورد في كتاب «عام قضيته في العراق» للحاكم الأمريكي «بول بريمر» الذي ذكر أنه تسلم رسائل من السيستاني، لكن الأخير نفى هذه الاتصالات، وإن اعترف بأنه تلقى شفوياً ما يفكر به الأمريكيون نقلها عراقيون له، ونفى أي شكل آخر للاتصال. وعلى كل حال، فاتصال الأمريكيين به مباشرة أو عبر وسطاء أمر واقع، فالسيستاني شخصية لها أثرها ونفوذها في شيعة العراق، ولابد للاحتلال الأمريكي الذي بيده الأمر والنهي كي يحقق أهدافه من أخذها في الحسبان وإطلاعها على مجريات الأمور، كذلك المرجعية فإنها تعلم أن لا شيء يمكنها تحقيقه إلا بموافقة الاحتلال.

وقد وصف الحاكم الأمريكي المدني «بول بريمر» موقف السيستاني بالغامض (ص٢٤).

القضايا التي ألح عليها مكتب السيستاني – كان الاتصال يجري مع ولده ومدير مكتبه محمد رضا السيستاني– كتابة الدستور وإنجاز الانتخابات، وهي القضايا التي طالبت بها الأحزاب الدينية، إلا أنه وبسبب حالة فقدان التوازن التي أصابت العراق بالانتقال من دكتاتورية مطلقة إلى ديمقراطية لم يستطيع العراقيون اختيار الأكفأ والأقدر على إدارة البلاد، فخضعوا للمشروع الطائفي والمناطقي، فلم يكن التنافس في الانتخابات على أساس الإعمار والتنمية والإصلاح، بل على أساس الطائفة والانتماء الحزبي، وهذا ما أوقع العراق بما هو فيه الآن.

ابتعدت مرجعية السيستاني عن الأحزاب الدينية تدريجياً بسبب خذلان هذه الأحزاب لها، وكي لا يحسب عليها ما عّم البلاد من فساد وقصور وتخلف تنموي وعنف طائفي، وبالمقابل منعت الكتل السياسية رفع صور السيستاني في الشوارع والميادين، أما أتباع السيستاني ووكلاؤه فهم في كل جمعة في المدن العراقية يشيرون إلى حال البلاد المزري، ويحملون السلطة التنفيذية مسؤولية ذلك.

يحتسب لمرجعية السيستاني أنها حدّت من العنف الطائفي، وهذا يظهر من خلال إجابة المرجعية على من يستفتيها من التيار الصدري أو الأتباع حول مواجهة القاعدة أو التكفيريين فكان الجواب بأن على الجميع اللجوء إلى القانون والقضاء وعلى الدولة أن تتحمل مسؤوليتها في حماية الشعب. وهذا نشر في كتاب فتاواه وعلى موقعه الرسمي، ولو أفتى السيستاني بالمواجهة المسلحة لحلّت بالبلاد طامة كبرى.

كما يحتسب لمرجعية السيستاني موقفها الايجابي من المناطق الغربية (السنية) في تلبية مطالبهم المشروعة، وعدم النظر إلى المواطنين ببعد طائفي؛ ولذلك نراه يستقبل وجهاء السنة كلما اقتضى الأمر، وهناك لقاء مرتقب بينه وبين الرمز السنّي عبد الملك السعدي الذي برز اسمه مؤخراً خلال التظاهرات التي انطلقت قبل عدة شهور ومازالت قائمة.

المراجع الدينية في العراق، أربع مرجعيات كبرى ثلاث منها غير عراقية، وهي:

١- السيستاني (إيراني).

٢- بشير النجفي (باكستاني).

٣- إسحاق فياض (أفغاني).

أما محمد سعيد الحكيم فهو المرجع الوحيد من أصل عراقي. ولم تمارس مرجعيات النجف دور ولاية الفقيه مع أن الساسة يحاولون دفعها بهذا الاتجاه، وعندما يظهرون في الإعلام يصرحون بالتزامهم ما تراه المرجعية التي يتبعونها، وفي الوقت نفسه يصمون آذانهم عن سماع رأي المرجعية بخصوص الفساد أو سوء الإدارة أو غير ذلك.

الرأي المطروح حالياً

تحاول الأحزاب الدينية تقليل شأن المرجعيات التقليدية لفسح المجال أمام مراجع دينية من السياسيين تؤمن بولاية الفقيه، وهذا ما يسمّى من قبل المتنفذين بـ «استيراد المراجع»، وهي تهمة المقصود بها أولاً «حزب الدعوة الإسلامية». ومن الجدير بالذكر أن المرجعية الدينية لا تتحقق لصاحبها بالانتخاب أو الترشيح أو التعيين بقوة السلطة- كما هو الحال في مرجعية خامنئي، وهي مرجعية سياسية- المرجعيات الدينية تتحقق بجهد المرجع العلمي وانتشار اتباعه. ويخشى في حالة وجود أحزاب دينية في السلطة أن يتم دعم مراجع غير جديرة بالمال والنفوذ؛ وهذا ما يسمّى «استيراد المراجع» الذي سبق ذكره.

السؤال الذي يطرح: كيف يكون لهذه المرجعيات (غير العراقية) هذا الحجم من التأثير في شيعة العراق؟

الجواب: الوطن يغيب في مقابل المذهب الذي له أولوية الولاء والانتماء. وهذا يفسر تأثير مرجعيات (عربية الأصل) في إيران مثل:

أحمد بن زين الدين الأحسائي (من الأحساء) أتباعه في تبريز وقزوين وسواها في إيران أجداده من المذهب الحنبلي ثم تشيعوا (ت. ١٨٢٦م).

١- الشيخ جعفر كاشف الغطاء (ت. ١٨١٢م) وأتباعه في البلاد القاجاري وغيرها كثير.

وبالمقابل مثلاً السيستاني وصل العراق عام ١٩٥١م، ولم يغادرها إلا في زيارات خاطفة، فأمر طبيعي أن يكون له أتباع كثير في العراق.

أين تكمن المشكلة؟!

تكمن في كون الأتباع ينصاعون لأمر المرجع، فإذا أشار عليهم بانتخاب أحد المرشحين فهذا واجب ديني عليهم أن يخضعوا له، وهذا ما حاولت الأحزاب الدينية ترويجه قبيل الانتخابات. ولكن

المرجعيات الأربعة المذكورة آنفاً أعلنت قبيل الانتخابات الثانية العامة، والانتخابات المحلية الأخيرة بأن على أتباعهم أن ينتخبوا الأكثر كفاءة وقدرة وحرصاً على المال العام وإدارة البلاد.

هذا مع ضرورة التنبيه على عدم تحميل المرجعيات فوق طاقتها، فهي لا تملك عزل مسؤول أو تحديد سياسة؛ لأن الأحزاب الدينية ذات وجهين: العلني الولاء للمرجعية، والسري لتنفيذ مصالح هذه الأحزاب، وإن كان في ذلك مخالفة للمرجعية. ولأن المرجعيات حريصة على احترام أتباعها لها فهي لا تكشف مواقف الأحزاب الدينية، وتكتفي بصوت وكلائها في خطب الجمعة التي تنتقد وترفض.

وتعد العشائر سنداً للمرجعية الدينية التقليدية تعادي من يعاديها، وتنفذ مطالب المرجعية في مواجهة السلطة، لكن المرجعية لم تطلب من العشائر مثل هذا وهي حريصة على عدم إغضاب السلطة منها، خصوصاً سلطة تتظاهر بالاحترام للمرجعية، وتحفظ مكانتها شكلياً، وإن كان الواقع عكس ذلك.

يذكر أن بريق الأحزاب الدينية خبا في المجتمع العراقي بعد انكشاف نتائج تجربة سلطة الأحزاب عشرة أعوام منذ سقوط نظام صدام حسين. و لكن قوة الأحزاب اليوم ترجع إلى قوة الدافع الطائفي وهذا ما تغذيه الأحزاب، وتعمل على تقويته لتضمن البقاء.

خلاص العراق من الحالة التي يعيشها (حالة الدولة واللادولة) مرهونة بحسم الأمر في سوريا وتبدل النظام الإيراني؛ وذلك أن القوى المتنفذة في العراق مدعومة من إيران وقوة إيران مرتبطة بحليفها النظام السوري.

النفوذ الإيراني

النفوذ الإيراني في العراق جلي جداً، لكن شهادة موفق الربيعي – وهو شخصية لها موقعها في الائتلاف الوطني الشيعي، ومستشار الأمن القومي سابقاً، والعضو القيادي في حزب الدعوة الإسلامية- لا تدانيها شهادة حين رد على سؤال لصحيفة الشرق الأوسط عن تدخل دول الجوار في الشأن العراقي وقال:

«الدول المجاورة عملت على إبقاء العراق غير مستقر، وحاربت الأمريكان على الأرض العراقية، ولم ترد أن تستقر القوات الأميركية في العراق اعتقاداً منهم بأن ذلك يهدد أمنهم القومي، لذلك كل دولة تعاملت مع الأجهزة والأحزاب والمنظمات العراقية الموالية لها. ومن الواضح جدا أن المعارضة العراقية كان وجودها في إيران، بل إن تدريبها وتمويلها إيرانيان، وكانت تنفذ من إيران إلى العراق خلال العهد الصدامي، وكذلك الحال مع المعارضة التي كانت مستقرة في سورية، وكان حافظ الأسد، الرئيس السوري الراحل، من أكثر الناس عدائية لنظام صدام، وعمل بقوة للإطاحة به، لكن للأسف بعد ذلك لا أعرف ماذا حدث واختلفت القضية، إذ إن أقل الناس استفادة من تغيير نظام صدام هم السوريون، وأكثر من استفاد من الإطاحة بالنظام السابق هم الإيرانيون؛ لأنهم لعبوها بشكل ذكي».

وفي رده على سؤال يخص دور الضابط الإيراني قاسم سليماني، قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، يجيب الربيعي قائلاً: «لا أريد أن أذكر أشخاصاً، لكن من الواضح أنه يمسك بالملف العراقي، وأعتقد أن رتبته حسب ما أذكر هي لواء في الحرس الثوري في مقر (فيلق) القدس المعني بحركات التحرر في العالم، وسليماني هو المسؤول عن الملف العراقي، وأعتقد أن له القول الفصل في ذلك ... أتصور أنه يدافع عن مصالح إيران القومية، ومصالح إيران الوطنية، وبالتالي يرى كل المنطقة من خلال هذا المنظار، وأنا لا ألومه على هذا حقيقة، فلو كنت في محله لفعلت نفس الشيء؛ لأنه كإيراني لا أستطيع أن ألومه».

وأضاف الربيعي قائلاً: «أعتقد أنه من خلال علاقاته (سليماني) التاريخية مع كثير من القيادات العراقية يؤثر بقناعاته عليهم، ومن خلال الإمكانات المتوفرة له بالتأكيد يؤثر على قناعات بعض العراقيين، حيث إن بعض القيادات العراقية لا ترى في الانسجام مع توجهات إيران في العراق أي ضير، وأتصور أنه لا ضير مثلا في أن إيران تريد التسريع بخروج الوجود الأجنبي من العراق، وكذلك الوطنيون العراقيون يريدون نفس الشيء».

خلاصة القول:

١ – الأحزاب والقوى الشيعية العراقية مرتبطة –مع اختلاف الدرجة- بولاية الفقيه الإيرانية، فهي التي تحميها، وإن لم يعلن عن ذلك. ومن المعروف أن مرجعيات دينية تؤمن بولاية الفقيه ومن المنتمين لحزب الدعوة الإسلامية أقامت في العراق بعد سقوط

النظام، ومن هؤلاء:

أ – السيد كاظم الحائري، كان ولياً للفقيه في حزب الدعوة عندما أعاد الحزب نشاطه في إيران عام ١٩٨٠م، ولهذا المرجع مكاتب في شتى مناطق الشيعة في العراق.

ب-محمد مهدي الآصفي، له مكتب بالنجف، وكان الأمين العام لحزب الدعوة، ومازال مخلصاً للولي الفقيه.

ج- محمد الشاهرودي الهاشمي، وهو مقيم بالنجف أو يتردد عليها لتأسيس مرجعية خاصة به، وهو محسوب على حزب الدعوة، وترأس المجلس الإسلامي الأعلى للثورة الإسلامية في العراق عند تأسيسه عام ١٩٨٢م بتوجيه من القيادة الإيرانية، ثم تولى رئاسة مجلس القضاء الأعلى بإيران وهو أعلى سلطة قضائية فيها.

موقف رجال الدين الشيعة في العراق كان الرفض للوضع السابق، وأطلقوا عليه «استيراد المراجع»، وإن نجح هؤلاء المراجع فيما يريدون تكون سابقة في إخضاع العراق سياسياً ودينياً لإيران، فالمرجعية الدينية التقليدية في النجف لا تؤمن بنظرية ولاية الفقية بقم، ولا ترضى بتدخلها في الشأن العراقي، مع ملاحظة أن مراجع كثيرة في إيران لا تعتقد بولاية الفقية.

سقوط نظام صدام حسين الدكتاتوري بعد ثلاث عشرة سنة من الحصار ترك البلاد مهترئة على المستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والتعليمي، إضافة إلى خلو العراق من العقول السياسية التي عاد بعضها بعد سقوط النظام إلى العراق، لكنهم كانوا غرباء عن المجتمع، فلا تستغرب ألا تحصد تلك الشخصيات مقعداً واحداً في البرلمان الذي غص بالشخصيات الدينية التي حصدت آلاف الأصوات وعشرات المقاعد في البرلمان.

الخاتمة

يعيش العراق حالة من التذبذب والأرجحة بين نظام ديمقراطي يقوم على الانتخاب ونظام ديكتاتورية الجماعات الذي نتج بفعل قوى لها مصالحها، فرئيس الوزراء مثلاً يعيش دور الحرية والديمقراطية مالم تتهدد مصالحه، وكذلك شأن المسؤولين الآخرين.

و من ذلك أن القوى الدينية وضعت في الدستور مادة فحواها: عدم صدور قانون يتعارض مع الشريعة الإسلامية، لكن الدستور شارك في وضعه ليبراليون وعلمانيون اشترطوا للموافقة على المادة السابقة بوضع مادة أخرى فحواها: عدم صدور قانون يتعارض مع الديمقراطية.

و لا يخفى التناقض ومطاطية الفهم والتفسير لكلتا المادتين، وكل يفسر مواد الدستور كما يحلو له ويشتهي.

خلاصة القول أن الأحزاب الدينية قدمت نموذجاً سيئاً في الحكم بإصرارها على مزج المذهب والدين والسياسة، فلا فرق عندها بين الحسينية ومجلس النواب والدائرة، فكيف يصبح هذا في نظام يدعى الديمقراطية منهجاً له ؟!

و كيف يصح أن يوقف وزير التعليم العالي والبحث العلمي العمل مدة ساعة حداداً على تفجير ضريح الصحابي حجر بن عدي؟!

وكيف للدوائر أن توقف أعمالها أكثر من شهر (المحرم وصفر) للمناسبات الدينية ؟!

لا يفسر هذا التخبط إلا حرص الأحزاب الدينية على كسب عواطف الناس من أجل ضمان البقاء في السلطة، ولا يعنيها ارتقاء البلاد وتقدمها وتنميتها ونقلها من الظلام إلى النور، فالبحث عن مصلحة البلاد يتناقض مع مصالح الأحزاب السياسية وبقائها في السلطة.

لكن ما سبق لا يعني أن الناس في غيبوبة عن الوعي بما يحدث، فالناس واعون لزيف الشعار الطائفي، وما يعيشه العراق من فساد وعنف وضيق. فالرهان قائم على ظهور جيل جديد يغير الأوضاع إلى الأحسن خصوصاً بحضور النزاع والصراع بين القوى الدينية نفسها حتى في المذهب الواحد حين يتعلق الأمر بالسلطة والحكم. في الانتخابات القادمة ٢٠١٤م من المتوقع أن تفقد الأحزاب الدينية الكبيرة، كحزب الدعوة الإسلامية مثلاً، مواقعها المتقدمة، وذلك قياساً على ما حدث في الانتخابات المحلية، التي جرت في أبريل ٢٠١٣، وفقد الحزب فيها موقعه الأول في محافظة بغداد، كذلك أشرت هذه الانتخبات إلى صعود التيار الديمقراطي، في الحصول أول مرة على اثني عشر مقعداً في انتخابات المحافظات، وبطبيعة الحال أن استمرار العنف وسوء الخدمات وتفشي الفساد المالي والإداري كلها تشير إلى هبوط القوى الدينية، مع استمرارها في الهيمنة، ولكن ليست المطلقة، مما يؤكد تدريجياً فقدانها لهذه القدسية المحاطة بها باسم الحسين وآل البيت.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

ص.ب ٥١٠٤٩ الريـــــاض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٦٧٦٤ فاكس: ٤١٦٢٢٨١ (١١ ٩٦٦+)

بريد إلكتروني: masarat@kfcris.com